لماذا يا ليون الأفريقي؟

عائشة بلحاج

«لا يمكن للمرء، في حالات بعينها أن يظلّ فيلسوفا إلّا إذا لزم الصّمت»، يقول المثل العتيق. ويمكن أن يكون الحكيمُ فيلسوفاً في صمته، حتّى إن لم يكن كذلك في كلامه. ويقع الفارس أحيانا في كبوةٍ لسان، ووقع مدرّب منتخب المغرب وليد الركراكي في كبوتين غير ضروريتين. تحمّلان هواجس الثقافة إلى الرياضة، وتضعان الرّياضي أمام مزالق الوعي التواصلي. للمرّة الثانية، يجيب الركراكي عن سؤالٍ صحافيٍ «لا علاقة له بالصحافة»، عن أن منتخبه هو المنتخب العربي الوحيد الذي يحمل آمال العرب في الأدوار المقبلة. المرة الأولى في كأس العالم، والثانية في كأس أفريقيا التي تدور رحاها الآن. أجاب إن المنتخب يمثل المغرب وأفريقيا فقط، وغير معنيٍّ بالباقي. لكن سؤال التّمثيلية لا يجيب عنه لاعبو كرة القدم، فهو موضوع يختلف عليه المفكّرون أنفسهم. أخطأ الركراكي في تصريحيه الاثنين مرتين. أولا، لأنه أجاب نيابة عن المنتخب، في مسألة لا تتعلّق بالكرة، بل بالقناعات الفكرية والثقافية لكل أعضاء الفريق. بينما ينحصر دوره في الحديث عن الأداء الكروي، وكل ما يتعلق بالمباريات. وترك المزالق الثقافية، وحيرة الهوية، لمكان آخر، وربما لزمن آخر يتحدّث فيه بصفته الفرنسية لا المهنية.

لم يكتف وليد بأن يمثل صوت الفريق الوطني فقط هنا، بل تحدّث باسم كل المغاربة، محدّدا انتماء منتخبهم الوطني، بغض النظر عن مواقفهم هم. مع أنّ أي فريق قد يكون له محبّون في العالم بأسره. لناخذ أحد المنتخبات الكبرى مثل منتخب الأرجنتين الذي فاز بكأس العالم، وله عشّاق يشعرون بالانتماء إليه كما يفعل الأرجنتينيون أنفسهم. هل يمكن لمدرّبه أن يقول: لا شأن لنا بهم، نحن نمثل أميركا اللاتينية والأرجنتين فقط؟

لماذا لم يتجنّب وليد «الأسد الأفريقي» الخوض في هذا الموضوع؟ ليس من باب الدبلوماسية فقط، بل أيضا من باب تقدير الجمهور، فيحترم كل من يساند المنتخب، حتى لو كان في الصين، بل يشكره ويراه جزءا من طاقة الفريق، لأن كلاً منهم يرى فيه نفسه... أليس هذا انتماء؟ خصوصا في الكرة، حيث تختلف الانتماءات عن باقي مجالات الحياة، وهو أعلم بذلك بعد مشواره الكروي. وإذا لم يوفّق في هذا، ليقل: نحن نلعب كرة القدم، في منافسةٍ كرويةٍ محضةٍ لا دخل للانتماءات الثقافية فيها، ويشكر واجبا كل من يشجّعه. تعني الرّوح الرياضية عدم منح اللعبة أبعاداً أخرى، تحرض على التعصّب، بدل أن تمثل لحظة مباراة بين فريقين لهما مشجّعون بطبيعة الحال، لكن من دون إعطاء الانتصار في الملعب أو الهزيمة حجماً أكبر مما يمكن تفسيره رياضيا وتقنيا، فالذي يُحسن اللعب يفوز، والذي لم يحسن استغلال الفرص أو تهوّر، أو ارتكب غيرها من الأخطاء، يخسر. الأمر بسيط إلى درجة أنه يمكن لأيٍّ كان، مهما كانت ثقافته، أن يعبّر عنه بسلاسة وسلامة.

مع ذلك، هناك ظروف تخفيف على سلوك الركراكي، بالنظر إلى حجم التفاعل. كان بعضهم مصفقاً، ففي النهاية هذا مدرّب منتخب حقق إنجازات، ولو كان العكس لربما اختلف الوضع. لكن آخرين كانوا متحاملين، خصوصا في كبوة الركراكي أخيرا، مع حديثه بالفرنسية، فتعليقه الحرفي الذي ترجمه بعضهم «il m'intéresse pas» بأنه قال «لا يهمّني» إقصاء باقي الدول «العربية» لكن المقصود أنه «لا يشغلني». الفوارق الثقافية واللغوية تحضُر هنا أيضاً، لأن مزالقها كثيرة، فأُخذت الجملة إلى التفسير الأقصى، بدل التفسير الأخفّ لمقصدها.

لو قال الركراكي الذي يعتمد خطابُه التواصلي على فعل الصدمة إن ما يشغلنا هو أداء منتخبنا في المباراة المقبلة لكسرَ قدميْ الجدل غير المنتج، في مجالٍ يتحدّث فيه الجميع. فيما يمكن أن يُطرح هذا النقاش في مسألة سياسية أو ثقافية وستكون الآراء، فيها عقلانية نسبياً. أما في كرة القدم التي هي لعبة جماهيرية شعبوية، يتم استغلالها لنشر الحزازات والتعصّب بسهولة. إذا أخرجتْ من بعدها الرياضي، فأيّ نقاشٍ في إطارها سيكون شعبوياً، ينخرط فيه كلّ ذي «نية» حسنة أو سيئة.

كيسنجر ونتنياهو يتآمران على تونس

محمد خليل برعومي

في جديد مسلسل قضايا التآمر على أمن تونس التي لم تتوقف منذ تولي قيس سعيّد الحكم سنة 2019، تناقل الوسطان القضائي والحقوقي ورود شكايات ضد رئيس وزراء الكيان المحتل بنيامين نتنياهو شريكاً في مؤامرة ضد النظام التونسي رفقة أسماء من المعارضة التونسية، منها رئيس جبهة الخلاص الوطني أحمد نجيب الشابي والقياديان في حركة النهضة علي العريض ونور الدين البحيري، وشخصيات أخرى، أهمها زوجة الرئيس سعيّد. وقبلها بأيام، تحدّثت هيئة الدفاع عن المساجين السياسيين في تونس عن فتح بحث جديد في التآمر على أمن الدولة إثر وشاية لأحد المساجين بأنه سمع وزيرا سابقا يتحدّث لسجين عن أن وزير الخارجية الأميركي الأسبق، كيسنجر، الذي توفي في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، أعطى أموالا لأحد السياسيين لإفساد الانتخابات المحلية.

وبقدر غرابة هذه الملفّات والأسماء المقحمة فيها، تطرح نقاط الاستفهام في جدوى التناول القضائي الجدّي لها وفتح أبحاث تحقيقية فيها، رغم وضوح زيفها ورخاوة طرحها وسذاجة مضامينها.

تعدّدت الملفات وتقاطعت في الطرافة وغياب النتائج والمعطيات منذ أعلنت رئاسة الجمهورية التونسية في يناير/ كانون الثاني 2021 تلقّيها طردا مشبوها في محاولة لتسميم قيس سعيّد. ورغم مضي ثلاث سنوات على القضية، لم يتكشّف بعد الشريط الأبيض من الأسود، ولم يفصح القضاء عن جديد. لقد انبنت السلطة السياسية الجديدة في تونس على سردية المؤامرة والتخطيط في الغرف المظلمة ضد مصالح البلاد شهرا. ويضع الصندوق هذا التصنيف السلبي بناء على تأخر المناقشات مع سلطات الدول المختلفة بشأن الأمور الاقتصادية والسياسات المعتمدة أو بسبب الوضع السياسي أو الأمني أو لتغيير سياسات بعض الدول.

(كاتب تونسي)

خيانة غزّة... عندما يعيد التاريخ إنتاج أنساقه

أسامة أبو ارشيد

في عام 2002، وخلال أحداث مذبحة ولاية كجرات الهندية، والتي قُتل فيها متطرّفون هندوس مئات المسلمين الهنود، أطفالاً ونساء ورجالاً، بطرق وأساليب وحشية، ووقعت فيها أعمال اغتصاب واسعة بحقّ النساء، قرات تقريراً لمراسل صحيفة واشنطن بوست الأميركية أصابني بالذهول. كتب أنه خلال سفره وفريقه إلى إحدى مدن الولاية أو قراها مرّوا بعصابات هندوسية في طريقها إلى المكان نفسه، فاسرعوا قبلهم وحذّروا السكّان المحليين المسلمين. كانت المفاجأة أن أحداً منهم لم يحرِّ على الهرب بحياته، فقد أقعدهم الخوف وشلّ حركتهم. وعند وصول العصابات الهندوسية طفق أفرادها في قتل أهل المنطقة حرقاً وضرباً وطعناً وبعبارات نارية. أكثر ما حزّني في القصة رواية المراسل عن فتاة مسلمة صغيرة تناوب المجرمون على اغتصابها أمام والدها الذي لم يفعل غير البكاء والتوسل، ثمّ انتهى الأمر بحرقها حية أمامه، ثمّ قتله هو نفسه. ذكّرتني تلك الحادثة، حينها، بقصة درسناها تلاميذ صغاراً في المدرسة تقول إنه وفي أعقاب اجتياح المغول بغداد، عاصمة الخلافة العباسية حينئذ، عام 1258، كان الجندي المغولي يأمر عشرات الأسرى المسلمين أن ينتظروه حيث هم حتى يأتي بحبل ليشدّ وثاقهم فيه، ثم ربما يقتلهم، ومع ذلك لم يكن أحد منهم يجرؤ على التحرّك من مكانه. وكنتُ حتى قراءتي تقرير «واشنطن بوست» أعتقد أن ذلك من مبالغات التاريخ والمؤرّخين عن حقبة سوداء عاشتها أمة العرب والمسلمين في تاريخها. ولكن قناعتي تلك تغيّرت، بعض الشيء، منذ ذلك الحين.

أيضاً، في تاريخنا ما يفيد بوقوع الخيانات وليس فقط الارتكاس بفعل الخوف والذعر. بعد سقوط بغداد، انطلق هولاكو يدمّر ويحتلّ المدن والبلدات الأخرى التي كانت تابعة للخلافة العباسية، إلا أنه اصطدم بمدينة ميافارقين، وهي تقع الآن في شرق تركيا في منطقة ديار بكر، والتي رفض أميرُها الكامل محمد الأيوبي التسليم له ولجيشه المغولي، وقاوم وأهل مدينته ببسالة وشجاعة. إلا أنه وبعد عامين من الحصار ونفاد المؤن سقطت ميافارقين من دون أن يأتيها المدد من الإمارات الإسلامية المحلية القريبة منها، فكان مصيرها، ومصيرهم بعد ذلك الذبح والاستعباد. قريبٌ من ذلك وقع قبل عقدين من ذلك الزمان، حينها، في قرطبة، والتي كانت يوماً عاصمة الأمويين في الأندلس، وأحد أعظم شواهد الحضارة الإسلامية فيها. في عام 1236 حاصر بضعة آلاف من القشتاليين بقيادة فرناندو الثالث المدينة، ولكن صمود أهلها واستبسالهم في الدفاع عنها أخّرا سقوطها عدة أشهر. كانت غرناطة تتبع للأمير محمد بن يوسف بن هود ملك إشبيلية، ومع أنه تحرّك بأكثر من ثلاثين ألف جندي ليفكّ الحصار عنها، إلا أنه، ولسبب ما، عسكر بعيداً عن قرطبة وأحجم عن فكّ الحصار عنها ومنازلة القشتاليين، مع أن أعدادهم كانت قليلة، فكان أن سقطت المدينة ولم تقم للمسلمين فيها منذئذ قائمة. المفارقة أن بن هود كان مشغولاً بصراعه مع امير غرناطة، محمّد بن يوسف بن الأحمر، ولم يتورع كل منهما عن التحالف مع القشتاليين ضد أخيه، حتى انتهى الأمر أن سقطت إشبيلية بيد فرناندو نفسه عام 1248، ثمّ تبعتها غرناطة عام 1492. تتداعى تلك المشاهد إلى خاطري، وأنا كغيري أتابع عارنا العربي والإسلامي في قطاع غزّة وجريمة الإبادة التي يتعرّض لها أهله منذ أربعة شهور. صحيحٌ أن التاريخ لا يعيد أحداثه ووقائعه، ولكنه قد يعيد إنتاج أنساقه وتجاربه. ومع أن سياق غزّة لا يجتر تجربة سقوط بغداد على أيدي المغول، ولا مذبحة كجرات على أيدي الهندوس، ففي غزّة مقاومة باسلة لم تستسلم أمام عنف العدوان الإسرائيلي الرهيب، وشعب صابر سيسطر التاريخ صموده بأحرف من ذهب، إلا أن جلّ محيطه العربي والإسلامي خذلها أيما خذلان، بل إن بعضه متآمر عليها. كثير من المحيط العربي والإسلامي مصاب برهاب بغداد المغول وكجرات الهندوس. إنه يجتزّ خيانات ابن هود وابن الأحمر في قرطبة، وخيانات الإمارات الإسلامية لميافارقين. اختلف الزمان واختلفت المسميات وتغيرت السياقات، لكن الأفعال الفاضحة المخزية بقيت واحدة.

اليس من العار ان يتضوّر اهل قطاع غزّة جوعا وعطشاً، حتى وصل بهم الحال الى ان ياكلوا حشائش الارض واعلاف الحيوانات؟

ليس من العار أن يتضوّر أهل قطاع غزّة جوعاً وعطشاً، حتى وصل بهم الحال إلى أن يأكلوا حشائش الأرض وأعلاف الحيوانات في حين تعجز الدول العربية والإسلامية عن إيصال الطعام والشراب والدواء والوقود لهم عبر الحدود العربية البرّية مع القطاع؟ أليس من العار أن تصرف بعض الدول العربية الفلسطينيين والعرب متواطئين مع إسرائيل وأميركا في جريمة الإبادة عبر التنسيق معهم لمرحلة «ما بعد حماس»، وكان هذه المرحلة ستأتي من دون سفك دماء عشرات الآلاف من المدنيين الفلسطينيين الأبرياء العزّل وتدمير ما تبقى من قطاع غزّة! إن كان لنا في التاريخ من عبرة، فإن خيانة قرطبة ترتب عليها سقوط إشبيلية وغرناطة. وخيانة ميافارقين لحقّ بها سقوط حمص وحلب ودمشق. وخيانة غزّة سيكون لها ما بعدها من كوارث ومصائب تحلّ بالمحيط العربي والإسلامي، فأي عدو أجنبي لا يحترم من يتواطأون معه ضد شعوبهم وأهليهم، بل إنه يحتقرهم. كل ما في الأمر أن مصيرهم سيكون كمن خُذلوا، ولكنه مؤجّل. هذا لا يعني أن مصير غزّة قد حسم لصالح إسرائيل وحلفها المشترك معها في الجريمة، فالمتغيرات كثيرة، والمعطيات متعدّدة الأوجه والساحات، والتفاعلات ما زالت نشطة. الثابت الوحيد الآن أن التاريخ لن يكون وديوداً مع من توزطوا في خيانة غزّة وشعبها، وكذلك كل من توزّطوا في خيانة جراحات أخرى في جسد الأمة. وواضحٌ أن التاريخ سيجود علينا بإضافات جديدة في قائمة العار إلى جانب ابن العلقمي وابن هود وابن الأحمر، وغيرهم كثير، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً. كما أنه لن يعدم نماذج مضيئة كقرطبة وميافارقين ودرعا والفلّوجة وغزّة.

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

هل تقيّد تدابير «العدل الدولية» المؤقتة إسرائيل؟

سامية عيسى

بالرغم من عدم إصدارها قراراً بوقف فوري لإطلاق النار في غزّة، فإن التدابير المؤقتة التي أمرت بها محكمة العدل الدولية إسرائيل يفترض أن تقيّد عمليا العمليات العسكرية في غزّة، ومنها القصف العشوائي للسكان وتدمير المنازل والبنى التحتية. هذا إذا امتثلت إسرائيل لأوامر المحكمة، وامتنعت عن ممارسة كل ما من شأنه أن ينضوي تحت بنود اتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، وأهمها التوقف عن قطع المياه والكهرباء والغذاء والوقود والرعاية الصحية في زمن الحرب، وكل ما يمكن اعتباره من أساسيات الحياة التي لا غنى عنها لأي جماعة عرقية أو قومية أو دينية... إلخ. ولا سيما بوضع هذا التنفيذ قيد المراقبة، وتقديم تقرير تقدم فيها الخطوات الملموسة المانعة للإبادة الجماعية، وهو أمر لن تلتزم إسرائيل بتنفيذه (وهي لم تلتزم بعد مرور أيام على قرار المحكمة)، ستضاف أدلة دامغة تزيد من شبهة توزطها في أعمال الإبادة، ما سيلقي بظلاله ليس فقط على إثبات تهمة انتهاكها اتفاقية «منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها»، بل ستضع الدول التي تمدّها بالسلاح والمال والعتاد والدعم الدبلوماسي في وضع صعب للغاية، خصوصا المؤقعة على الاتفاقية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وكندا وأستراليا.

رفض محكمة العدل الدولية طلب إسرائيل عدم قبول اختصاصها في الدعوى المقدّمة من جنوب أفريقيا وتقديم اقتباسات أممية وتقارير إحصائية عديدة لحجم الكارثة المروّعة في غزّة فضلا عن عرض مجموعة من التصريحات لقادة الاحتلال تثبت النيّة في ارتكاب إبادة جماعية بحقّ الشعب الفلسطيني في غزّة، أوردت فيها اقتباسات موثقة بأدلة دامغة قدّمتها جنوب أفريقيا في معرض مرافعتها التاريخية في 11 من الشهر الماضي (يناير/ كانون الثاني)، وضمنتها في ملف الدعوى المكون من 80 صفحة، كي تدعم مبرّرات إصدار تدابير احترازية لشبهة قوية بارتكاب إسرائيل إبادة جماعية في غزّة، هو في مجموعه لحظة فارقة غير مسبوقة في صالح الشعب الفلسطيني أولا، وفي المساءلة القضائية الأولى من نوعها عن الانتهاكات التي ارتكبتها ولا تزال ترتكبها إسرائيل بحقّ هذا الشعب، ولعلها سابقة قانونية أساس يُبنى عليها لمنح الشعب الفلسطيني جميع حقوقه القانونية الأساسية في فلسطين التاريخية وبعزّز الرواية الفلسطينية أمام العالم، بل أمام الرواية الإسرائيلية، ويمكن أن يشكّل بداية النهاية للغطرسة الإسرائيلية.

للتدابير الاحترازية التي أمرت بها محكمة العدل الدولية إسرائيل صفة الإلزام ومتابعة تنفيذها، وإن لم ترقَ إلى تطلعات أهل غزّة الذين أملوا أن تنتصف وقفا فوريا لإطلاق النار. وهي تطلعاتٌ مفهومة بسبب الرغبة في التخلّص من شبح الموت والدمار والنزوح، وتداعيات ذلك كله على القدرة على العيش، بل والتقاط الأنفاس وتشريد العائلات وتشتيتها والتهديد الدائم بإبادة عائلات بأكملها وخروجها من السجل المدني، وما زال يحدث، بسبب القصف التدميري المتواصل على مدار الساعة منذ أكثر من 115 يوما من الحرب. لم نتوقع أن تمتثل إسرائيل لهذه التدابير الاحترازية لأنها ستفعل ما اعتادت عليه، وإن كانت ربما ستحاول الالتفاف عليها بتنفيذ بعضها نظريا إلى تأكيد المحكمة على صفة «الحاح» واستعجال تنفيذ هذه التدابير ربما بديلا عن وقف فوري لإطلاق النار من إسرائيل. إذ يبدو أن «العدل الدولية» تخوّفت ربما من تملّص إسرائيل من تنفيذ وقف إطلاق النار، نظرا إلى عدم مثول الطرف الآخر (حماس) أمام المحكمة، بوصفها ليست طرفا في الاتفاقية فقط، بل ليست دولة نظامية أصلا. وهي بذلك تجنّبت منح إسرائيل ذرائع في رفض وقف إطلاق النار أو التملص منه تدبيراً احترازياً مؤقتاً لأنها ستتذرّع بحركة حماس، وإن كانت «حماس» قد أعلنت رسميا على لسان عضو مكتبها السياسي أسامة حمدان، قبل انعقاد المحكمة بيوم، أنها ستلتزم بوقف إطلاق النار إن صدر عن محكمة العدل الدولية. اعتبارات عديدة دفعت المحكمة لعدم الأخذ بالتدبير الاحترازي بوقف العمليات العسكرية ربما أيضا حفاظا على هيبتها القضائية الذي يتوقّع أن تكسرها أو ألا تعبأ بها إسرائيل على عادتها بسبب تاريخ من عدم الامتثال للقرارات الدولية، والخروج على القوانين الدولية مستندة لدعم حلفائها في مجلس الأمن (الفيتو)، وفي مقدّمتهم الولايات المتحدة.

حتى لو لم تمتثل إسرائيل لأوامر محكمة العدل الدولية أو راوغت أو التفّت عليها، فالتدابير الاحترازية ستقلص هامش المراوغة لديها

تصرّفت المحكمة بذكاء وقدّمت للفلسطينيين فرصة حقيقية للبناء عليها في المستقبل في حال استمرت إسرائيل بممارساتها كما تهلحقوقهم الوطنية والإنسانية وفتحت بابا للأمل بتطلّع إليه الشعب الفلسطيني للعدالة منذ 76 عاما، وإن أوجدت التدابير الاحترازية التي أمرت «العدل الدولية» إسرائيل بتنفيذها لمنع الإبادة الجماعية أرضية لوقف الحرب، في حال امتثلت لها إسرائيل، أو لم تمتثل، لأنها ستدفع دولاً عديدة داعمة لإسرائيل، موقعة على اتفاقية «منع الإبادة الجماعية ومعاقبتها»، إلى كبح جماح دعمها كي لا تطاولها الإدانة غير المباشرة، فتدفع بعضها أو كلها إلى إيقاف مدّها بالسلاح والمال والعتاد والدعم الدبلوماسي والسياسي، وهو ما سيغلق أبواباً عديدة لطالما اعتمدت عليها إسرائيل منذ نشأتها، وربما لهذا قال رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، في مؤتمره الصحافي في 27 من الشهر الماضي (يناير/ كانون الثاني)، إن على إسرائيل أن تطور الصناعات العسكرية وأن تعتمد على نفسها في المنتجات الحربية، تحسبا لما هو متوقع بأن تقلّ المساعدات العسكرية من الولايات المتحدة وغيرها تحت ضغط ما قد تعلنه من شبهة شريك في «الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل بأسلحة أميركية» أو بريطانية أو ألمانية أو فرنسية أو أي دولة غربية أو غير غربية، خصوصاً في ظل الاحتجاجات العارمة المستمرّة التي تشهدها العواصم الغربية ومدن كبرى في العالم أجمع، الأمر الذي سيزيد الضغط على إسرائيل وقادتها وشعبها، وأيضا على داعميها الغربيين على وجه الخصوص بوصفهم شركاء في ارتكاب «الإبادة الجماعية» في غزّة إن لم يسارعوا لمنعها ووقف إمداد إسرائيل بالسلاح. وهو أيضا ما سيزيد زخم حركة التضامن العالمية مع الشعب الفلسطيني، وهي إن تستشعر بأنها باتت مع هذه التدابير الاحترازية وشبهة ارتكاب إسرائيل الإبادة الجماعية أكثر قدرة على الضغط على هذه الحكومات لإيقاف الحرب. وهو ما سيمنح دولة جنوب أفريقيا هوامش أكبر للضغط بوصفها الشريك المراقب لمحكمة العدل الدولية في تنفيذ إسرائيل التدابير الاحترازية المانعة للإبادة من عدمه من خلال مشاركة إسرائيل التقرير الذي يجب أن تقدّمه بعد شهر من صدور أوامر محكمة العدل بهدف التحقق من الخطوات والتدابير المتخذة من إسرائيل لمنع الإبادة الجماعية في غزّة، وفي مقدمتها الامتناع عن كل الأفعال التي تنضوي تحت «الإبادة الجماعية» التي ترد في البند الثاني من الاتفاقية، واهمها قتل المدنيين وتدمير بيوتهم والبنى التحتية في غزّة أو قطع الماء والغذاء والدواء والمستلزمات الطبية والكهرباء والوقود وتقديم الخدمات الإنسانية الملحّة، وإدخال المساعدات إلى غزّة بشكل عاجل وكافٍ تتضمّن الأغذية والمواد الطبية وأساسيات العيش المنقذة للحياة، وأن تمنع التصريحات لإسرائيلية المحرضة على الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين وتعاقب من يطلقها، وأن تحافظ وتحمي كل الأدلة المتعلقة بأفعال الإبادة الجماعية وعدم إتلافها وأن تقدّم تقريرا تثبت فيه أنها امتثلت لهذه الأوامر في غضون شهر من صدور هذه الأوامر.

حتى لو لم تمتثل إسرائيل لأوامر محكمة العدل الدولية أو راوغت أو التفّت عليها، فإن هذه التدابير الاحترازية ستقلص هامش المراوغة لديها، وستزيد عزلتها الدولية وستقوّض سمعتها وروايتها التاريخية حول أحقيتها بأرض فلسطين في العقود المقبلة وربما ستدفع الدول العربية إلى مراجعة حساباتها وتغيير نهجها المتخاذل بحقّ الشعب الفلسطيني ومعها دولٌ إسلامية كثيرة. مجرّد قبول محكمة العدل بالولاية القضائية التي تؤهلها لقبول دعوى جنوب أفريقيا ضد إسرائيل في شبهة ارتكابها «إبادة جماعية في غزّة» هي نصف الطريق للإدانة، وتقع أهمية هذا القبول في وسط عالم متغيّر يتّجه نحو نظام عالمي متعدّد القطبية كان على وشك أن يطمس القضية الفلسطينية تحت عجلة هذا التغيير وتصارع المصالح اللاإنسانية لقوى الهيمنة والاستبداد للنظام العالمي النيوليبرالي المتوحش. وإذ يبدأ تحتلّ الصدارة لتكون لفلسطين بوصلة التحرّر العالمي والعنوان الذي تتّجه إليه حركة التضامن العالمي، اليوم من أجل فلسطين وكل يوم من أجل عالم حرّ ومستقر وعادل للإنسانية جمعاء.

(كاتبة فلسطينية في بيروت)

كاريكاتير عماد حجاج

في مستقبل الصراع اليمني بعد غزّة؟

عبدالله دوبلة

فيما قالت إنه دعم لأهل غزّة، أعلنت جماعة الحوثي عن مسيرةٍ لحشد عسكري من محافظة البيضاء إلى تخوم محافظة مأرب النفطية، آخر أهم معاقل الحكومة الشرعية في شمال البلاد. ولكن غزّة ليست في مأرب، كما ردّ يمنيون، إلا أن تعليقات الحوثيين لا تخلو من تهديدات بسحق القوات الحكومية في مدينة مأرب ليس باعتبارها «مرتزقة للتحالف السعودي الإماراتي» كما يصفونها دائما، وإنما باعتبارها موالية للعدوان الأميركي الصهيوني على فلسطين، واليمن هذه المرّة، فقرصة مثل هذه لن يفوّتها الحوثيون لتصوير معركتهم مع الشرعية اليمنيّة جزءاً من المعركة التي اخترطوا بها في البحر الأحمر وخليج عدن ضد السفن الإسرائيلية أو المتّجهة إلى إسرائيل.. وهو موقفٌ دفعوا لأجله مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة وبريطانيا وبعض دول غربية متحالفة معهم، نفّذت ضربات محدودة في الداخل اليمني للحدّ من قدرات الحوثيين، وعلى حجم الموقف المقدّم يسعى الحوثيون إلى تعويضه من خلال بسط سيطرتهم على كامل البلاد، والاستعدادات جارية لذلك من خلال التحشيدات العسكرية في الجوف، اللتين يسيطرون عليهما.. وكذلك باتجاه القوات الموالية لطارق صالح في الساحل الجنوبي للبحر الأحمر في المخا وباب المندب. ولهذا السبب، تلكأ الحوثيون في توقيع المبادرة السعودية للسلام التي كانوا قد توصلوا إليها في الرياض مع الوساطة العُمانية، فهُناك معركة عسكرية يحضّرون لها وقد تنطلق في أي لحظة.

لكن هل يبدو التحالف السعودي الإماراتي جاهزا لهذه المعركة؟ وهل يرغب بها أصلا؟ وهل تبدو الأطراف اليمنية المنضوية في الشرعية اليمنية راغبةً أو مستعدّة لها؟ يمكن القول وبعكس التوجّه الحوثي الواحد والمحدّد من المعركة القادمة، بهدف استكمال السيطرة على كل اليمن تحت شعار جديد، مواجهة العدوان الأميركي الصهيوني، إن موقف القوى المنضوية في تحالف الشرعية ليس موحّدا كما هو لدى الحوثيين، فالسعودية، بحسب الاتفاق الصيني مع إيران، ولرغبتها في لعب دور الوسيط مع الحوثيين، قد تناى بنفسها عن المعركة المقبلة. أما الإمارات فكانت قد أعلنت انسحابها رسميا من اليمن في 2019، رغم بقاء بعض قواتها وقادتها لقيادة بعض الميليشيات الموالية، وبالتالي، قد لا تتدخّل بشكلٍ مباشر إلا عبر الميليشيات الموالية لها.

قال رئيس مجلس القيادة الرئاسي، رشاد العليمي، لصحافيين في الرياض الأسبوع الماضي إن الضربات الأميركية والبريطانية على أهداف للحوثيين «ليست حلاً»، وإن «الحلّ هو القضاء على قدراتهم العسكرية» من خلال الشراكة مع الحكومة الشرعية للسيطرة على المناطق المسيطر عليها من الحوثيين، وبعكس ما لتصريحات العليمي من رغبة واضحة في استدامة الأراضي من الحوثي، إلا أنها تخلو من قدرة على ذلك، وتبدو تصريحاتٌ كمن يبحث عن تلك القدرات لدى أميركا وشركائها الغربيين، وهو أمر مرهون برغبة أميركا، وتوجّهاتها تجاه اليمن وليشياتها في المنطقة أكثر من أي شيء آخر.

يشارك نائب رئيس المجلس الرئاسي ورئيس المجلس الانتقالي الجنوبي، عيدروس الزبيدي، العليمي هذه الرغبة في الشراكة مع أميركا وبريطانيا لحرب الحوثيين، وقد عبّر عن ذلك في تصريحات صحافية على هامش حضوره مؤتمر دافوس أخيراً، إلا أنه يزيد عليه برغبته في دعمهم انفصال الجنوب، باعتبار ذلك الضامن لأمن الملاحة في باب المندب. مع أن هجمات الحوثيين تنطلق من المرتفعات الجبلية التي يسيطرون عليها، وأن تبعد عن السواحل مئات الكيلو مترات. رغم ذلك، ونظراً إلى تعدد ولاءاتها ووضعها اللوجستي، لا يبدو أن القوات الموالية للشرعية قادرة على شنّ هجوم على القوات الحوثية. ووحده الحوثي من يملك القدرة والرغبة في ذلك، وعودة القتال مرهونة بهذه القدرة وتلك الرغبة الحوثية المعبّر عنها بوضوح لفرض السيطرة على كامل الأراضي اليمنية.

من ملامح هذه المعركة التي يعدّ لها الحوثي هجوما، والقوى الأخرى دفاعاً، أنها قد تكون محلية صرفة، وقد لا نرى طيران التحالف العربي متدخّلا بها مع تفضيل السعودية لعب دور الوسيط، وإعلان الإمارات الانسحاب رسميا من البلاد. يظنّ الحوثي أن في موقفه من نصرة غزّة ثمنا يجب أن يجنيه في فرض سيطرته على كل اليمن، فيما تظنّ الشرعية في هذا الموقف فرصة لإقناع أميركا وبريطانيا في خطورة بقاء الحوثي جبهة إيرانية متقدّمة تهيمن على الأحمر في البحر الأحمر. إلا أن دعم أميركا وحلفائها استراتيجية جديد للتخلص من الحوثي قد لا يكون ممكنا في القريب المنظور، على الأقل في ظل رؤية بايدن الراهنة، وقد دخلت في عام انتخابي ترغب فيه الرجل في تهدئة الأوضاع في الشرق الأوسط، وعدم الانشغال بها في استراتيجيات كبرى. إلا أن أميركا الجماعية قد لا يرغبون في رؤية الحوثي مسيطرا على كل اليمن، وقد يدعمون قدرات خصومه في صدّ هجومه المحتمل.

دعم أميركا وحلفائها استراتيجية جديدة للتخلص من الحوثي قد لا يكون ممكنا قريبا

(كاتب يمني)

حربٌ على «أونروا»

جمانة فرحات

بعد أربعة أشهر من التوحّش الإسرائيلي في قطاع غزّة، وارتكاب شتى أنواع المجازر والتدمير والإبادة وانتهاج سياسة واضحة في تجويع أهالي القطاع وحرمانهم من شتّى أنواع الخدمات المنقذة للحياة، ودفع مختلف القطاعات إلى الانهيار تباعاً، يضيف الاحتلال إلى قائمة أهدافه في القطاع تدمير وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا).

أطلق ساسة الاحتلال عدّة مزاعم بحقّ موظفين في الوكالة أساسها المشاركة في عملية طوفان الأقصى في 7 أكتوبر. وسرعان ما وجدت ادّعاءاته من يتلقفها في عدة عواصم غربية لتبدأ تباعاً في إعلان وقف أو تعليق تقديمها المساعدات للوكالة على قاعدة لا يمكن تفسيرها إلا في إطار العقاب الجماعي للفلسطينيين، رغم كل ما حاولت «أونروا» فعله لإثبات أنها ستتعاطى سريعاً مع الاتهامات، سواء بالتحقيق فيها أو تجميد عمل الموظفين المتهمين أو طردهم، وهم لا يتجاوزون 12 فرداً من أصل 30 ألف موظف بينهم 13 ألفا في غزّة.

تعترف الدول التي أوقفت تمويلها «أونروا» أو جمّدته، بينها الولايات المتحدة، أنها لم تجر أي تحقيق في مزاعم الاحتلال أو تطّلع على أدلّة محدّدة، بل كعادتها ذهبت إلى تبنّي ادعاءاته والعمل وفقها. ويبدو هذا الاتجاه غير مستغرب ليس فقط بسبب الانحياز للاحتلال، بل أيضاً لأن الحرب على الوكالة قديمة، وما يجري حالياً ليس سوى ذريعة إضافية لاستئناف محاولة تفكيكها والقضاء عليها.

إبّان ولاية الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، عمد في عام 2018 إلى وقف تمويل «أونروا» ضمن مخطّطه لتصفية القضية الفلسطينية في إطار ما سمّيت وقتها «صفقة القرن»، ومن أهم أهدافها إنهاء قضية اللاجئين الفلسطينيين ضمن مخطّط تفكيك ما تُعرف بقضايا الحل النهائي. وكان يمكن وقتها سماع أصوات مقرّبين منه تنادي بإنهاء عمل الوكالة، بذريعة أنها تطيل أمد النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، وبتحويلها إلى ما يشبه جمعية إغاثية، وهو ما يتكرّر حالياً ليس فقط في أميركا بل من نتنياهو نفسه الذي قال الأربعاء إنه لا بد من إنهاء الوكالة، وأن تحلّ محلّها «وكالاتٌ أمميةٌ أخرى».

ليس جديداً مخطّط نزع صفة اللجوء عن الفلسطينيين في الداخل أو في دول الجوار، وما يجري اليوم بطبيعة الحال هو أحد وجوهه، متخذاً من العدوان على القطاع فرصة متجدّدة. ومن هنا، الخطورة المزدوجة لما تتعرّض له «أونروا»، إن بسبب اللحظة التي تستعر فيها هذه الحملة، حيث جرت تسوية قطاع غزّة عملياً بالأرض، والناس بالكاد تصل إليها مساعدات تُذكر، أو بسبب الانجرار الواسع وراء المخطط الأميركي الإسرائيلي من عدّة دول، على عكس ما جرى في 2018. تحاول الأمم المتحدة، بمساعدة بعض الدول، التصدّي للحملة، موضحة أنه لا بديل لـ«أونروا»، تحديداً في هذه اللحظة الحرجة التي لا تتوفر فيها مقوّمات الحياة للفلسطينيين في القطاع. وقدرة أيّ كيان آخر، بما في ذلك من بين وكالات الأمم المتحدة، على الحلول مكانها مستحيلة. وفي ما لو تمكّنت إسرائيل وأميركا من تحقيق هدفها بتفكيك الوكالة، فإن أيّ كيانٍ آخر يحتاج إلى سنوات طويلة للتمكّن من إدارة عملياتها.

أما إحباط هذا المخطط فليس بالأمر العسير في ما لو توفّرت الجرأة لدى الدول المناهضة له، وتحديداً العربية. أقلّه يمكن عدم الاكتفاء بالتصريحات المنذّدة والمحذّرة من خطورة الحرب على الوكالة والانتقال إلى مرحلة الأفعال عبر رفع المساهمات المالية المقدّمة للوكالة، وتغطية العجز الذي تسبّب فيه وقف دول بينها أميركا في ميزانيتها. وما دون ذلك، ليس مبالغة القول إنه يعدّ شراكة في جريمة تدمير الوكالة وإبادة الشعب الفلسطيني في غزّة.

ثورة الفلاحين في أوروبا

بشير البكر

يتحرّك المزارعون الأوروبيون منذ أسابيع ضد الحكومات، ويحاصرون ب

دروس منعطف الثورات...

سيف الدين عبد الفتاح

أهم ما يمكن الإشارة إليه في إطار الاهتمام بموضوع «الثورات عامة والثورات العربية على وجه الخصوص»، بوصفه من الموضوعات التي فرضت نفسها على الساحتين الإعلامية والعلمية، فضلاً عن الساحة الثقافية التي امتلأت بندوات ومؤتمرات ومساجلات عن الثورات العربية، ألا يتحول الموضوع إلى «أسطورة برج بابل» التي تشير إلى فوضى الفهم وحدّية المواقف، بما فيها من بلبلة الألسن، حتى لو تحدّث الناس بلغة واحدة. يذكّر هذا كله بقصة «جدل بيزنطة» التي ظلّ أهلها يتجادلون في مسألةٍ لا طائل من البحث فيها، والعدو على أبوابهم، دخل في غفلة تنازعهم على اللاشيء. كما يذكّر هنا بمناقشات كلامية اتسم بها علم الكلام في مرحلته المتأخّرة، حينما تحول عن وظيفته الأصلية في مواجهة «الزنادقة» إلى مساجلات تنازع لا تورّث إلا الفشل. ويذكّر ذلك أخيراً بنمطٍ مواقفنا في خطابتنا حول قضايا تمسّ الكيان والبنيان، بنمط التأليف التقليدي والنظم الشعري، والتي تحاكي عناصر مضى أوانُها ضمن أغراضٍ شعرية متنوّعة، وبدت الثورات موضوعاً لكل هؤلاء يتقدّم إليه كلُّ شاعر في ما يحسنه من غرض، فهذا يتناول الثورات ضمن أغراض «المدح» التي تبالغ في مدح الثورات إلى الحد الذي تضفي فيه صفاتٍ عليها ليست فيها، بل ربما تحمل داخلها نقيض ذلك.

وفي مقابل ذلك، يتصدّر كل من يحسن أغراض الهجاء الشعرية التي تحوّل أدنى خلاف إلى حالة من الخصومة التي لا تندمل أو تستدرك، إنه غرضٌ يتأسّس على الإسقاط، فهو لا يشعُر بقوة الذات إلا عبر هجاء الخصم، ويتأجّج الخلاف الصغير حتى يتحوّل إلى عناصر انقسام واستقطاب خطيرة، لأسبابٍ يغلب عليها التسييس أو عالم الأيديولوجيا والأحكام المسبقة. تتكامل الصورة بغرض شعري آخر، وهو الفخر والزهو، في إطار بوجه الثورات بمبالغات في تضخيم الذات، ولا بأس بغرض الغزل الصريح والعفيف في الثورات، فحبّك الشيء يعمي ويصم، وها هو الغرض الذي تكتمل به خريطة الأغراض الشعرية في معلقات العولمة، وهو الحماسة، في إطار حركة عنترية قد تفرض علينا خطواتٍ أو سياساتٍ أقرب ما تكون للتهوّر منها إلى الشجاعة والإقدام. في هذا المقام، تأتي الثورات، كما هي القضايا الكبرى والمفصلية، لتقدّم حالة نموذجية ضمن سياقات لدراسة الخطاب حولها.

تتمثل أقسى صور الإحباط في أن تعود «دول الربيع» بعد مرور عقد أو يزيد من الثورات ومن الغضب الاحتجاجي المناهض للاستبداد إلى ما دون المربّع الأول؛ فتتمنّى الغالبية العظمى من جماهير الغضب عودة الاستبداد السابق، بعد أن كانت تراه جحيما لا يُطاق. ... إنها دوّامة يأس لا تبتلع الأحلام فحسب، وإنما تبتلع أيضا إرادة التغيير، مع ما بقي من أحلامٍ تائهة تلفّها الحيرة، وقد تزايدت تصوّرات المؤامرة وتفسيراتها من الجانبين، المؤمنين بالثورة والكارهين لها، فنظرية المؤامرة تُريح من يتبنّاها من عناء البحث عن الأسباب واستقصاء الأفكار والمعلومات والتعقيدات التي تحيط بالتقنية موضع الحديث، وأنها تعطي الذات ما يزيد عن حقيقتها. وفي واقع الأمر، الحديث عن نظرية المؤامرة الذي يتسم بحالة من البساطة، وربما التبسيط في التعامل مع عالم الأحداث وتشابكاته، إنما يستدعي، ومن أقرب طريق أنماط تفكير يسمّيها بعضهم «غير علمية» من قبيل: التفكير الخرافي، والتفكير الغيبي، وهو نوع من التجاوز في ربط التفكير الغيبي بالخرافي من ناحية، فضلاً عن وضعهما ضمن عناصر التفكير غير العلمي من ناحية أخرى.

كشفت الثورات العربية، ومعها فشل النظام الإقليمي، عن ضرورة التغييرات المقبلة (عالم الأحداث كان فيه أمور كثيرة دفعت إلى التساؤل عن متى يثور الناس، سواء بالنسبة للقضية الفلسطينية أو وقوع أحداث كبرى في الدول العربية أو أحداث النظام الإقليمي العربي والتدخّلات الخارجية فيه؛ ولعل «طوفان الأقصى» أعظم شاهد على تلك الحال). وبالنظر إلى مفاصل زمنية عبر هذه السنوات، يمكن التمييز بين مراحل فرعية مرّت بها التفاعلات الإقليمية بين القوى، وانطلقت هذه التفاعلات من «الثورات المتعاقبة»، ثم تمحورت حول الانقلابات والثورات المضادّة التي حوّلت الثورات إلى حربٍ على الإرهاب، كما تشابكت حول إدارة الصرَاعات المسلحة العنيفة (حروب أهلية) في اليمن، سورية، العراق وليبيا؛ وهي حروبٌ بين نظم أو أشباه نظم وقوى وحركات مسلحة متعدّدة الأطياف، حروب وضعت على المحكّ مستقبل الدول القائمة ومستقبل النظم الحاكمة التي ثارت عليها الشعوب.

ممارسة النقد الذاتي للثورات العربية على نطاق واسع من المراجعة بعد تراجع في تلك الدول التي شهدت الثورات واحدة تلو الأخرى؛ وبعد أن توارت الثورات وخفَت زخُمها، وما آلت اليه الأحوال من جرّاء حلف الاستبداد والطغيان المتعاظم، والمضادّين للثورات الذين اصطفوا وكأنها معركة القرن لهم، أرادوا أن يجعلوا منها حرباً على التغيير؛ ولكنهم لا يدركون وربما يتغافلون عن حقيقة أساسية ثابتة لا يطاولها تحول أو تبدّل إنها سنة التغيير الثابتة. التغيير الاستراتيجي الكبير قادم لا محالة، والمهمّ ألا نفوّت الفرصة. التغيير القادم إما أن يكون لنا أم علينا؛ ومن المهم الاستعداد له في كل المجالات وبكامل تنوّع الأدوات؛ فما شهدنا من منعطفاتٍ إلا كان في قلبها وفي أعقابها مراجعات: السؤال الحقيقي الذي يتطلب المراجعة الذاتية والنقد القويم ماذا تبقى من الثورات العربية وما هي الدروس المستفادة منها؟ سؤال تتفرّع منه وعنه الأسئلة ولا بد أن يطرح الإجابات الواعية ويمكن للاستجابات الفاعلة:

درس الانتقال والمراحل الانتقالية؛ الذي لا يوجد له تصوّر متكاملٌ لإدارة هذه المراحل؛ كما يطرح أنه لا يوجد تصوّر ثابتٌ، بل هو تصوّر مرنٌ يأخذ في اعتباره كل جهات الاختلاف؛ ذلك أن هذه الحالة الانتقالية إبّان الثورات وبعدها لا بد أن تستلهم مفهوم إدارة الاستثناء بكل أحواله وموجباته وشروطه وتجلياته المتنوعة.

دروس الاستقطابات وغياب تصوّر في مسألة التوافق السياسي؛ والذي ترك فراغاً واسعا ملأته الفرقة الجالبة للتنازعات، فبرزت الاستقطاباتُ على السطح وكانت سيدة الموقف ومقبرة الثورات؛ افتقاد المشروع السياسي الذي يحتاج الحد الأدنى من التوافق والتعاقد السياسي والاجتماعي الجديد، ولذلك كله شروط أساسية وتأسيسية ومؤسسية.

> ستظلّ فكرة مستقبل الثورات دوماً تتعلق بدروس أيام الثورات ووقائعها. إنه الحدث المنعطف الذي يتطلب قراءات المراجعة والاعتبار والاستثمار
>
> امتلأت ساحة الثورات بتصوّرات شديدة العاطفية والانفعالية؛ الانفعال الثوري الحافز لوجدان الفعل الثوري والمستلهم لأشواق التغيير

درس النظرة الرومانسية للثورات؛ امتلأت ساحة الثورات بتصوّرات شديدة العاطفية والانفعالية؛ الانفعال الثوري الحافز لوجدان الفعل الثوري والمستلهم لأشواق التغيير؛ كأن الثورات التي اتخذت طريق التغيير لن تصادف عقبات، فضلا عن ذلك عدم إدراك أن الثورة ليست عملا داخليا؛ هناك بيئة إقليمية ودولية قد تكون غير مواتية لفعل الثورات مما يفرض على أهلها التحسب للخارج والإقليم والتعامل مع تلك السياقات بالوعي اللازم والسعي الدائم.

درس وعد الثورات ما يمكن تسميته التحسّب للثورات الثلاث؛ الثورة الأساسية الحاملة للوعد والمدافعة عن حياضها، المضادّون للثورة النافون لها والعاملون لإجهاضها ومحاصرتها، وثورة التوقعات التي تتعامل ولا تتناسى الظهير الشعبي والحاضنة الشعبية وتحمل لهم وعود الثورة لا في صورة الأماني الكاذبة أو الزائفة ولكن في بناء استراتيجيات كبرى وتصوّرات تنفيذية واضحة للجانب البنائي من الثورة في سياقات تستثمر شعارات الثورات؛ الشعب يريد؛ وعود الثورة تكمن في مطالب أساسية؛ العيش الكريم، والكرامة الإنسانية، والحرية الأساسية، والعدالة الاجتماعية ثورة التوقعات ومعاش الناس؛ فإذا لم يكن هناك تصوّر سياسي لمحاضن الثورة ومراحلها الأولى قد تضيع الثورة.

الثورات حَمل خارج الرحم يحتاج لشروط يمكن أن تؤثر على صحة الأم والجنين؛ تقاطع الثورات الثلاث المشار إليها وتدبر شروطها وتمييز التعامل مع كل منها شيء غاية في الأهمية؛ تحتاجُ الثورة الحقيقية الأساسية أدوات لحماية نفسها، حتى لا يلتف أحد حولها أو إجهاضها أو حصارها؛ قوى المضادّين للثورات موجودة قبل الثورة، وما يستجد هو قوى الثورة. ولذلك تملك ميزة نسبية وأدوات ومفاصل وإمكانات مادية. لا يكفي الزخم وحده، ذلك أن المضادّين للثورة قد ينحنون للريح، وقد يدخلون إلى جحورهم إلى حين يتربّصون الدوائر. قضايا مهمّة يجب التفكير فيها والتدبير والتسيير، ضمن رؤية شاملة للحفاظ على الثورات مبنىً ومعنىً ومغزى، وتنوع مسالك التغيير والفاعلية والتأثير. التفكير بمستقبل الثورات جزءٌ من القيام بالثورة؛ اليوم الثاني بعد الثورة أهم من يومها الأول. ستظلّ فكرة مستقبل الثورات دوما تتعلق بدروس أيام الثورات ووقائعها. إنه الحدث المنعطف الذي يتطلب قراءات المراجعة والاعتبار والاستثمار «وذكرهم بأيام الله».

(كاتب مصري في إسطنبول)

جنرالات السودان: الهروب الكبير بعد الدمار

جمال محمد إبراهيم

(1)

لو أمعنّا النظر في من حكم السودان، هذا الذي يتقاتل أهله، وهو الأول من بلدان جنوب الصحراء الأفريقية الذي نال استقلاله عام 1956، نرى أنّ نظاميْن، أولهما مدني وثانيهما عسكري، تبادلا إدارة البلاد بقسمةٍ ضيزى، نسبتها واحد إلى أربعة، إذ لم تتعدّ جملة سنوات الحكم المدني 17 عاما، فيما بلغت سنوات الحكم العسكري قرابة الستين. وممّا يرى الراصد فإنّ طبيعة الأنظمة المدنية تجنح نحو التعدّدية والديمقراطية، أما نظم الحكم العسكرية فجنوحها نحو شمولية حكم الفرد والرأي الواحد، ولا تطيق منّا معارضة تخالف.

(2)

غير أنّ لأنظمة بلدان العالم الثالث، المدني منها والعسكريّ، طبائع في الاضطراب وفي عدم الثبات ومجافاة الاستقرار، فإن وُجدت أنظمة تحكُم بمسحة من رشدٍ ديمقراطي، ستجد من يُقود أغلب أحوالها طاغية يستبدّ بالحكم سنين عددا، والأمثلة في تاريخ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كثيرٌ عدُدها لا يحصى. أمّا إنْ وجدت أنظمة عسكرية قحّة، فقد تُصادف عند من يقودها سِعةً في الصّدر على المخالفين، وقدراً من الصبر على المحكومين، بما يقنعهم أن من يحكُم مُستبدٌ عادل أو طاغيةٌ رحيم. ذلك التناقض والاضطراب سِمة غالبة في البلدان المصنّفة خارج العالميْن الأول والثاني فتشيع عندهم صفات التناقض والتباين والاختلاف.

ولك أن تستخلص من حديثنا أنْ ليس كلّ من يقود أنظمة مدنية ديمقراطية هو ليبرالي يتحمّل مناكفات معارضيه، وليس جائزاً أن نقول عن كلّ من يقود نظاما عسكرياً طاغية مُستبد.

(3)

لو جئنا ننظر مليّاً في حقبةٍ بلغتْ جملة سنواتها نحو عشرين عاما، حكم فيها السودان سياسيون مدنيون، ثم ننظر في سنوات حقبة امتدّت نحو ستين عاما تسيّد فيها العسكريون حكم السودان، سيتّضح جلياً أنّ فشل الأنظمة السياسية المدنية يُعزى إجمالاً إلى فشل قياداتها المدنية في إدارة البلاد، مثلما يُعزى لتعقيدات تتّصل بالأنظمة التعليمية والتربوية وضعف الوعي السياسي عموماً. أمّا المؤسّسة العسكرية التي وثبتْ لتُمسك بزمام السلطة في السودان ثلاث فترات متباعدة بعد فشل الأنظمة المدنية، فقد طالت فترات حكمها الشمولي بما نسبته 80% من جملة سنوات عمر السودان المستقل. للوهلة الأولى، يكون التفسير منصبّاً على نسبة القهر أسلوباً متبعاً عند أيٍّ من النظامين، المدني قصير الأجل والعسكري طويل الأجل.

وللمفارقة، تصاعدت طفرات البناء والتنمية الاقتصادية إلى درجاتٍ عالية خلال حقب الحكم العسكري، بما لا يقارن بالذي أنجز خلال حقب الحكم المدني. لكأنّ انشغال السياسيين بالتنافس في إدارة البلاد تحت أنظمة ديمقراطية يضعف قدراتهم في التركيز على إنجاز التنمية والبناء. أما الأنظمة الشمولية، في المقابل، وهي التي يغيب فيها الانشغال بالتنافس السياسي، إذ قوى المعارضة مغيّبة، فإنّ التركيز الأكبر يكون منصبّاً على التنمية والبناء، وإن اقترن باحتكار السيطرة على البلاد واعتماد القهر في تسيير دواليب الحكم. لذا قد نجد أن الإيجابيات التي تحقّقها أنظمة الحكم المدني في السودان لا تكاد تُرى، فيما السلبيات بائنة للعيان من ناحية أخرى، نرى أن إيجابيات الأنظمة الشمولية، خصوصاً في مجالات التنمية وبقية النشاطات الاقتصادية، قد فاقت سلبيات القهر والسيطرة بدرجات عالية.

(4)

أحدّثك أولا عن حقبة الحكم العسكري الشمولي الأوّل في السودان الذي دام ستّ سنوات تولّى فيها الفريق إبراهيم عبّود قيادة البلاد من عام 1958 إلى 1964. ... لقد توسّعت المشروعات الزراعية والصناعية في السودان في تلكم السنوات، وكسبت البلاد منافع معتبرة عبر علاقات خارجية واسعة ونشطة. شارك السودان، في عهد عبّود، في تأسيس منظمّة الوحدة الأفريقية عام 1963، والتي صار اسمها الاتحاد الأفريقي. يحفظ التاريخ للسودان أنه من أوائل الدول الأفريقية التي اعترفت بجمهورية الصين الشعبية، وتبعتها دول أفريقية عديدة، إذ كان للسودان احترام وتقدير بحكم ما له من أفضال على دول أفريقية عديدة استقلت بعده، إذ كان من أول المنادين بمناهضة الاستعمار الكولونيالي في القارة الأفريقية. لعلّ من المعلومات الغائبة عن كثيرين أنّ اسم سفير السودان في الأمم المتحدة كان متداولاً بين الأسماء المرشحة لخلافة داغ همرشولد الذي اغتيل في أحراج الكونغو عام 1961، ولولا مواقف السودان المناهضة للسياسات الأميركية، خصوصا في الكونغو، لما تراجع اسم ذلك السفير عن الترشح بسبب يتصل بعدائه للمواقف الأميركية داخل الأمم المتحدة، وإلا لكان ذلك السفير السوداني أول أفريقي يتولى منصب الأمين العام للمنظمة الأممية، قبل أن ينالها كوفي عنان بعد أكثر من 20 عاما.

(5)

لأسباب في معظمها داخلية، قامت ثورة على نظام الفريق عبّود وأسقط نظامه في ثورة شعبية عام 1964، وتولى المدنيون في السودان الحكم بعده. خرج من الحكم واستقلّ سيارته مواطناً عادياً إلى منزله الذي لم يكتمل بناؤه في الخرطوم. لم يكن له بعدما فارق رئاسة الدولة غير مطلب شخصي وحيد، أن لا يُحرم نجله الذي يدرس الهندسة في إحدى جامعات لندن من السّكنى في داخليات بيت السودان الذي تملكه السفارة هناك. بعد أقل من شهرين، خرج الرّجل بسيارته الصغيرة وبتواضعه الذي عرف عنه، ليتبضّع في سوق الخرطوم، فيفاجأ جمهور من المواطنين تجمّعوا حوله، كادوا أن يحملوه على الأعناق وهم يهتفون بحياته. وبعيداً عن سياسة نظامه الاستبدادي، كان الرّجل، على المستوى الشخصي، وحتى ساعة خروجه من القصر الرئاسي، عفيفا نزيها متواضعا ذا خلق، لم يمدّ يده إلى مال الدولة العام، رحمه الله.

(6)

ثم أحدّثك ثانياً عن طرفٍ آخر من حقبة الحكم العسكري الثاني التي تولى فيها حكم السودان الجنرال جعفر نميري 16 عاماً (1969 - 1985). ... بعد سقوط نظامه إثر انتفاضة شعبية، قضى بعض سنوات منفاه في القاهرة، في مبنى متواضع خصّصه له الرئيس المصري السابق حسني مبارك. حين قرّر العودة الى السودان جاء إلى مدينة أم درمان ليقيم هو وزوجته في منزل والده. لم يمتلك منزلاً، لأن لجنة الإسكان القومية رأت أنه لم يحصل على الدرجات التي تؤهله ليُمنح قطعة أرض يبني عليها منزله، وأن لوائح اللجنة لا تبرّر تفضيله هو أو زوجته على من يملك أسرة وذرية، وهو لا يملك، حتى وإن كان رئيسا للبلاد.

> لا يعدو القتال الشرس الجاري في السودان أن تكون من ورائه مطامع شخصية، ومكاسب ضيّقة تُجنى، وعملات أجنبية يجري تهريبها تغطية لهروبٍ كبير من جثة وطنٍ أجهزوا عليه

مات جعفر محمد نميري وخرج النعش من بيت أسرته، وسُتر جثمانه في مقابر عامة السودانيين، ومضى عن الدنيا، لا بنين ولا مال ولا بيت.

(7)

أما الجنرال الثالث الذي حكم السودان 30 عاما (1989 – 2019)، فقد احتجز بعد سقوطه هو وبعض مساعديه، وقُدّموا لمحاكمات علنية، لكنها كانت، ويا للأسف، عرضة لتسويف ومماطلات من جنرالات شاركوا في إسقاط نظامه، لكنهم لم ينسوا أفضاله عليهم، فخذلوا الثورة التي أسقطته، فكافأوه بتلك المماطلة وذلك التسويف. لا يُنكر السودانيون منجزات نظام البشير، وأهمها استخراج النفط ومشروعات عديدة في البنى التحتية، ولكن من العسير عليهم غفران فساد نظامه وتنكيله بمعارضي نظامه والذي أوصل السودان إلى عزلة دولية جعلت منه عنز المجتمع الدولي الأجرب. ما لحق بالسودان من أذىً لم تتعرّض له دولة يحترمها المجتمع الدولي.

وبعيداً عن كلّ تفاصيل إجراءات المحاكم المحلية في السودان، أو المحاكم الدولية التي طالبت بمحاكمته لديها لاعترافه بإبادة جماعية في بلاده، فليس من سمعة شائنة تقال بحقه أكثر من واقعة مخجلة تتصل بفضيحة ملايين العملات الأجنبية التي ضُبطت في حقيبة في غرفة نومه. تكفي برمزيتها وحدها للاستدلال على مفاسد 30 عاماً قضاها الرّجل وأزلامه في حكم السودان. التغيير الحضاري الذي رفعوا راياته في السودان كان محضَ تغيير في أحوالهم الدنيوية، واكتنازاً للذهب والفضة وبناءً لعمائر شُيّدتْ، وتبعّلاً بنساءٍ مثنى وثلاث ورباع، وكله من ريع بيع نفط البلاد ومواردها جميعها، ثم ألقوا لأهلها بالفتات من بعد.

(8)

أما جنرالات السودان الذين تسيّدوا المشهد الحالي، فها هم يديرون حرباً في ما بينهم، وكأنما يطمع اثنان كبيران منهما لينال أحدهما الجائزة الكبرى عبر التنافس الآثم بالقضاء على السودان البلد، وتدمير بناه التحتية ومقوّمات دولته وهياكله، والعمل ليلاً ونهاراً على هلاك سكانه عن بكرة أبائهم.

يثير الأسى، كما يثير الأسف، ما نسمع من هنا وهناك، ليكشف أمر القتال الشرس، فلا يعدو أن تكون من ورائه مطامع شخصية، ومكاسب ضيّقة تُجنى، وعملات أجنبية يجري تهريبها تغطية لهروب كبير من جثة وطنٍ أجهزوا عليه. واهمٌ من ظنّهم ساعين من أجل السيطرة على البلاد وإدارتها برشد. كلا، بل هُم تاركو أرضه بكامله للغربان طامعين في تشظّيها وانفراط عقدها، ولسرّاقين متربّصين من وراء الحدود، جاؤوا بأظلافٍ ومخالب لنهش مواردها، فلا اعتبار لأخوّةٍ صارت وَهماً وخرافة، ولا لتعاون لا برّ فيه ولا تقوى، إنْ هُم إلّا آثمون والغون في سَلخ بعيرنا هامدة وحتان... هم جنرالات يتأهبون للهروب الكبير، أما جنرالات السودان السابقين الذين حكموا بأنظمة شمولية لم تسلم من السلبيات، غير أنهم وقد صاروا في ذمّة التاريخ، لم يلحقوا أذىً يدمر البلاد، ولا تركوها عنزاً أجرب يتحاشى التعامل معه المجتمع الدولي، ولا سرقوا مواردها وثرواتها، فأين نزاهة جنرالات الأمس من جنرالات اليوم الذين فيهم من يعدّ عدته للفرار منها بعدما دمّروها. ... يدعو السودانيون اليوم بالرحمة لجنرالات الأمس ويكيلون اللعنات لمن جاؤوا بعدهم.

(سفير سوداني سابق)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads